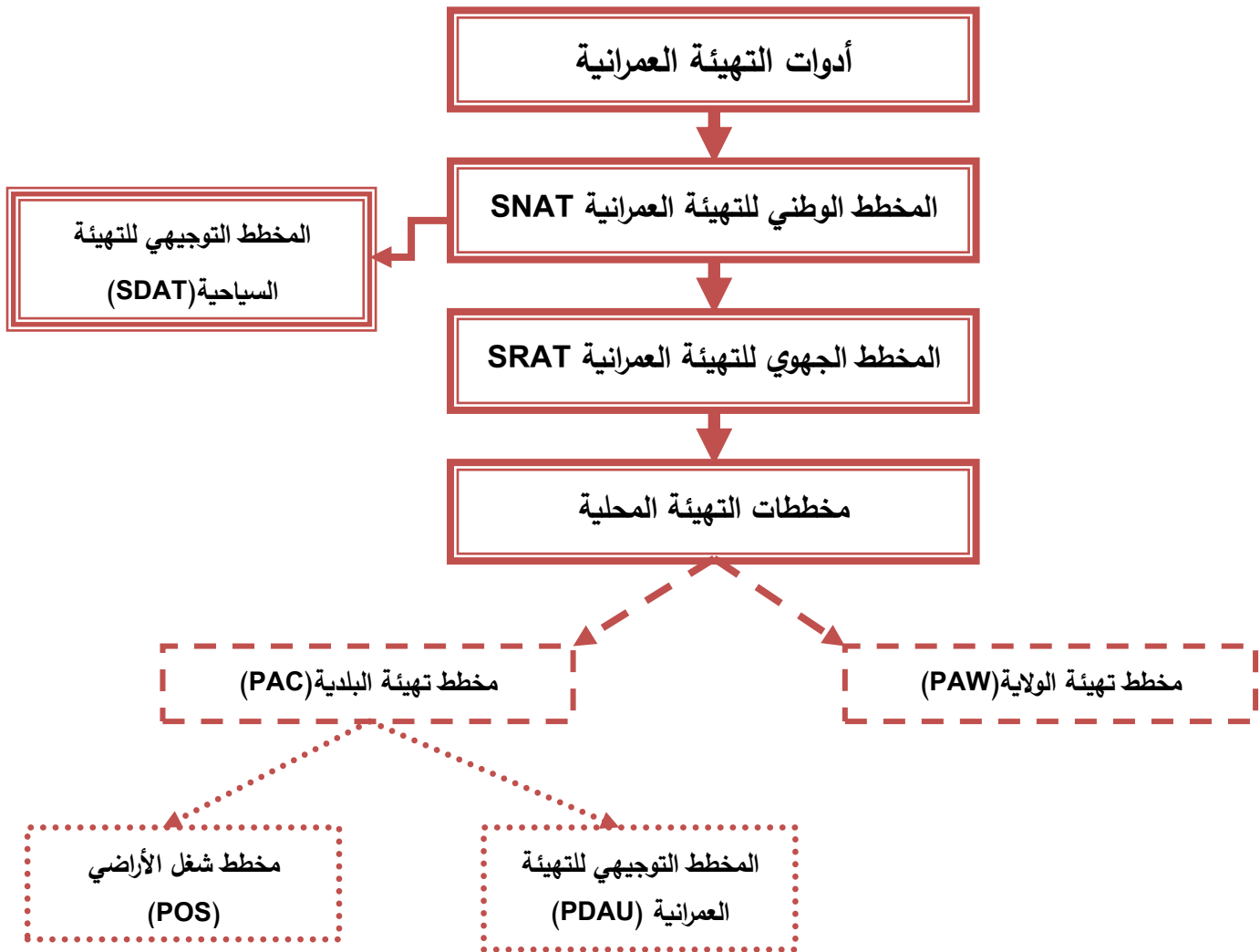


المبحث الثاني: أدوات التهيئة العمرانية في ظل السياسة الوطنية

كانت سياسة التهيئة العمرانية في بداية الثمانينات مجرد تصورات محدّدة في المخطّطات الوطنية، ولم يكن في الحسبان أنّها ستدخل حيّز التطبيق إلّا بعد صدور نصوص قانونية تضيء عليها الطّابع التنظيمي، و بالفعل فقد عرف شغل المجال صدور أهمّ قانونين يحدّدان أدوات التهيئة العمرانية، وهما القانون 87-03 المتعلق بالتهيئة العمرانية والقانون 90-29 المتعلق بالتهيئة و التعمير.

الشكل(05): مخطط أدوات التهيئة العمرانية



المصدر: وزارة التهيئة العمرانية +معالجة الطالبة.

حسب القانون 03-87 المتعلق بالتهيئة العمرانية:¹

القانون 03-87 المؤرخ في 27 جانفي 1987م يهدف إلى تحديد القواعد العامة الرامية إلى تنظيم إنتاج الأراضي، والموازنة بين وظائف السكن والفلاحة والصناعة ووقاية المحيط والأوساط الطبيعية ومجالات أخرى أدرجها القانون، وذلك على أساس إحترام مبادئ وأهداف السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية، وحسب ما جاء فيه فهناك ثلاثة (3) أنواع من المخططات:

1-المخطط الوطني للتهيئة الإقليم: (SNAT)

يُعتبر المخطط الوطني للتهيئة العمرانية المادة الأساسية والخام المشكّلة لهذا القانون، حيث يجسّد الاختيارات المحددة بخصوص تهيئة المجال الوطني وتنظيمه على المدى الطويل وذلك في آفاق 10-20، 20-25، فطُرحت من خلاله ملفات متعلّقة بالديمغرافية، الموارد الطبيعية، النشاطات الإنتاجية، المنشآت القاعدية والبيئة، ويشكّل الإطار الاستدلالي لتوزيع الأعمال التنموية وتوزيع أماكنها، فهو إذن بمثابة أداة إستراتيجية لتطبيق مبادئ التهيئة العمرانية، وبهذا فهو يدمج بصفة إلزامية الأهداف المحددة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

يعد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، أحد أهم الرهانات التنموية الكبرى التي تعمل على رسم المخطط الاستراتيجي للتنمية عبر التراب الوطني وتترجم آفاق الإستراتيجية الأساسية والرئيسية للسياسة الوطنية الخاصة بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، ويتجه هذا المخطط، نحو إدماج جميع القطاعات في السياسة الإنمائية للبلاد، وتوجيه جميع المشاريع الاستثمارية نحو المناطق المؤهلة لذلك، ويعتمد في البرنامج الممتد حتى 2025.

أ. المخطط الوطني لتهيئة الإقليم:

هو أداة للتهيئة تحدد التوجيهات المستقبلية للتنمية العمرانية بغرض تنظيم استخدامات الأرض على المستوى الوطني، وهو من صلاحيات السلطة المركزية يهدف الي:

- ✓ تنظيم وتوزيع النشاطات والسكان عبر المجال الوطني
- ✓ إعادة خلق توازن بين الأقاليم
- ✓ تثمين الموارد الطبيعية.

¹ <https://dzair-blog.blogspot.com/2016/05/laws-and-tools-urban-development-and-reconstruction-in-Algeria.html>

ب. مضمون المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية.

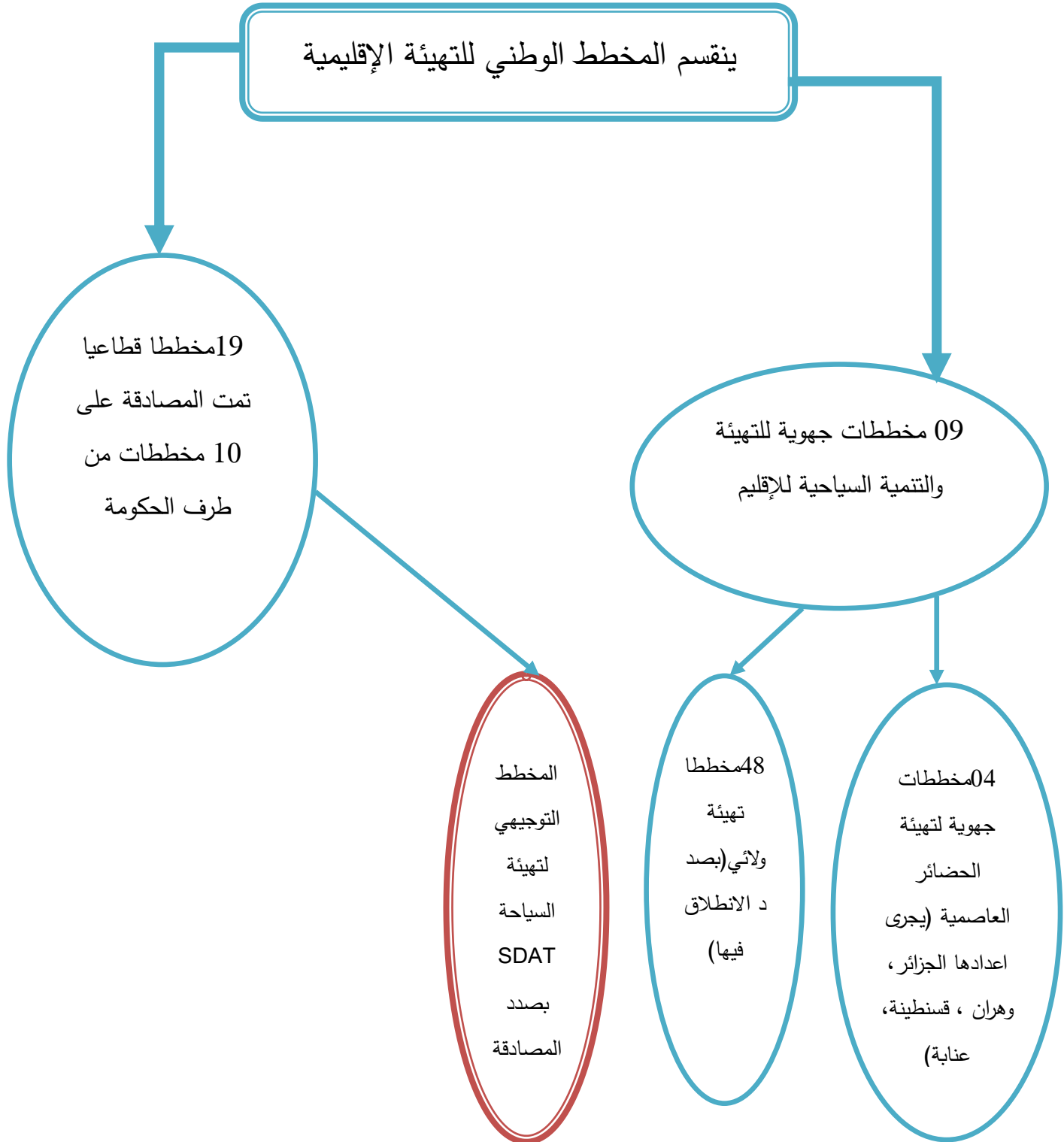
- ✓ تسعى الدولة من خلال المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية إلى تحقيق تجسيد ثلاث محاور
- ✓ كبري لهذا المخطط وهي² :
- ✓ -تحقيق العدالة الاجتماعية ؛
- ✓ -تحقيق الفعالية الاقتصادية ؛
- ✓ -القيام بعملية الدعم الايكولوجي.

يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية جزء من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية ، كما

يوضحه الشكل التالي:

²عوينان عبد القادر ، الإستراتيجية الجديدة للسياحة الجزائرية في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030 .، مرجع سبق ذكره ، ص03 .

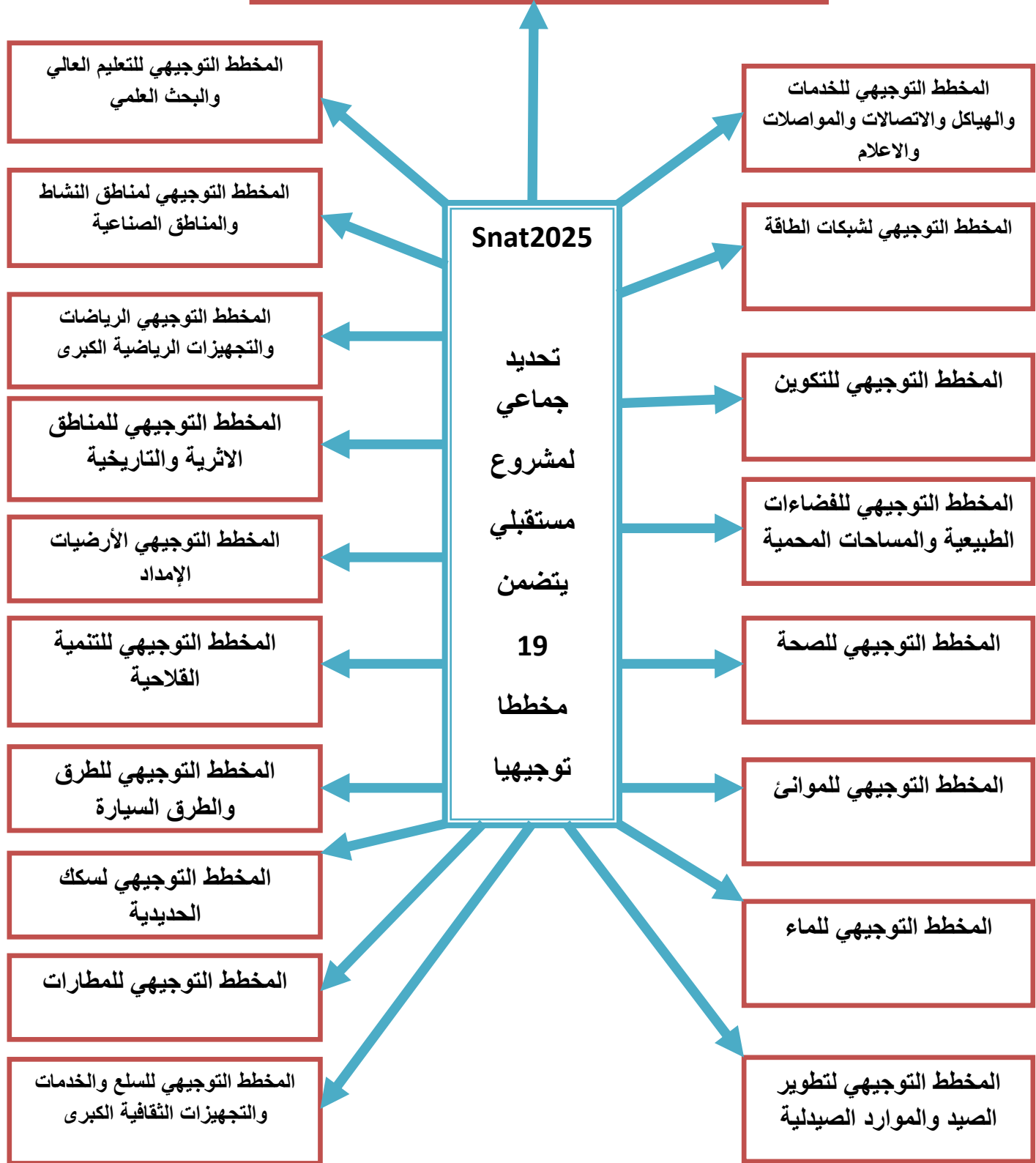
الشكل 06: مخطط الوطني لتهيئة الإقليم ومكانة مخطط التوجيهي للتهيئة السياحية



المصدر: وزارة تهيئة الاقليم والبيئة والسياحة، الكتاب رقم (01): تشخيص وفحص السياحة الجزائرية

الشكل 07: مخطط الوطني لتهيئة الإقليم ومكانة مخطط التوجيهي للتهيئة السياحية

المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025



المصدر: من انجاز الطالبة اعتمادا على تقرير المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030.

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية يتكون من 19 مخططا توجيهيا ، شملت العديد من القطاعات التي تخص التنمية الوطنية ، أما فيما يخص موقع المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في بنية المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية فهو يشكل جزءا منه موجه أساسا لتطوير السياحة الجزائرية.

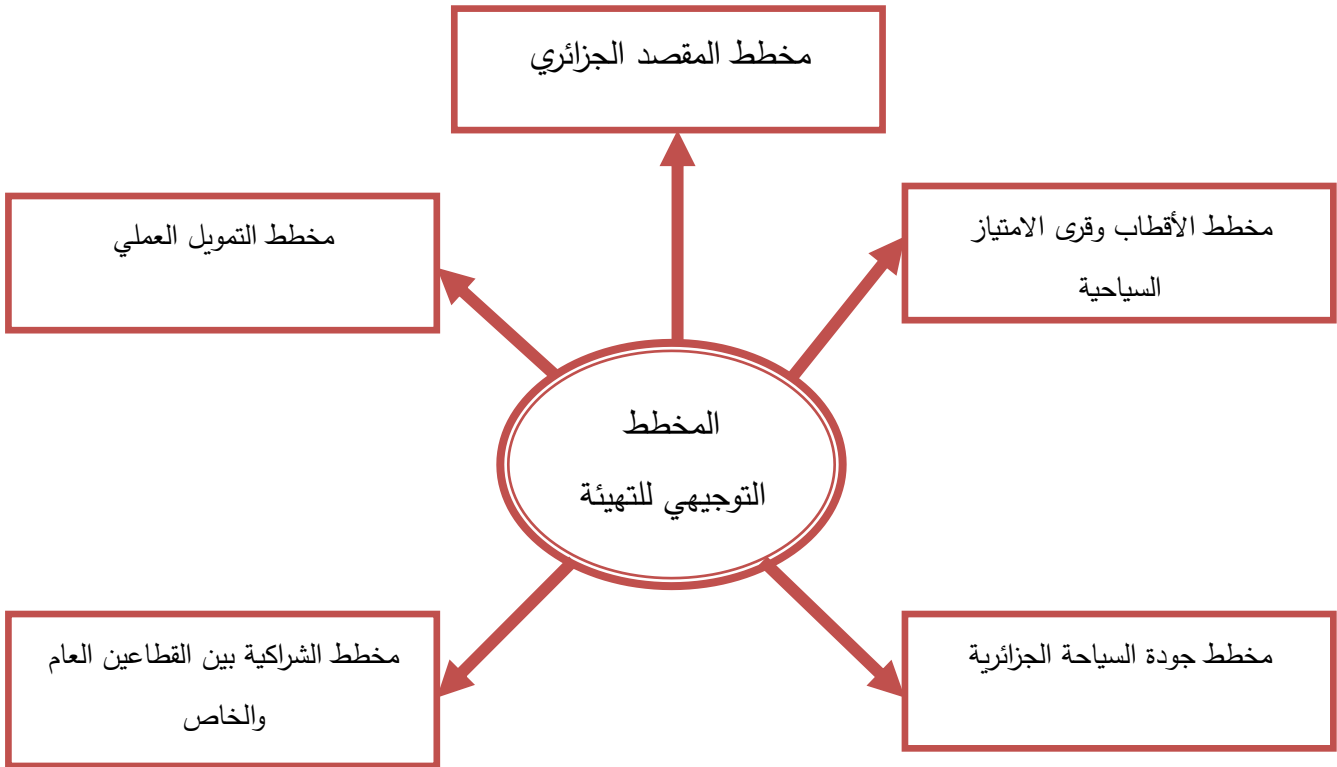
2.1. المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية: (SDAT)

هو جزء لا يتجزأ من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية لأفاق 2030، والذي تقرر إعداده وتحديد معالمه بالقانون 01-02 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة يشكل الإطار الاستراتيجي والمرجعي للسياسة السياحية في الجزائر حيث تعلن من خلاله الدولة عن نظرتها المستقبلية للتنمية السياحية الوطنية على المدى القصير المتوسط والبعيد، ويحدد الأدوات الكفيلة بتنفيذها وشروط تحقيق ثلاث نقاط مهمة:

- ✚ تحسين التوازنات الاقتصادية الكلية: التشغيل، الميزان التجاري والمالي والاستثمار.
 - ✚ توسيع الآثار المترتبة عن هذا القطاع إلى قطاعات أخرى : الفلاحة، الصناعة، النقل، الخدمات، التشغيل.
 - ✚ المساهمة في المبادلات والانفتاح على الصعيد الوطني والدولي.
 - تهدف هذه السياسة إلى إعادة تنظيم هيكل الإدارة والمصالح المشرفة على التنظيم السياحي، بصورة تسمح لها بالتكفل الناجح بمهامها في إطار إستراتيجية وطنية، تعتمد على إشراك جميع الفاعلين في المجال، وتهدف إلي ما يلي:
 - 🌸 السهر على سير توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية ومتابعة تطبيقها خلال جميع المراحل.
 - 🌸 تحديث المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية كل خمس سنوات، ومتابعة مدى تلاؤمه مع قدرات البلاد والسوق الدولية.
 - 🌸 تحديد الأهداف لكل متعامل في الأقطاب السياحية المقترحة.
 - 🌸 تكييف المخطط مع جميع المتعاملين في السياحة (مديريات، دواوين، وكالات.....).
- وبالتالي تصبو الدولة من خلال هذا المخطط إلي ما يلي:
- ❖ تحديد محطات الرئيسية للتنمية السياحية الوطنية على فترات مختلفة، حيث عمدت الدولة إلي اختيار المحطة الأولى على المدى القصير خلال سنة 2009، ثم المحطة الثانية تكون على المدى المتوسط وذلك في أفاق 2015، والمحطة الأخيرة للتنمية السياحية تكون على المدى البعيد وذلك في أفاق 2025.
 - ❖ تحديد وسائل وضعه حيز التنفيذ وتحديد شروط قابلية تجسيده.

❖ تقويم الثروة الطبيعية والثقافية والتاريخية للبلاد ووضعها في خدمة السياحة. وبالتالي فإن هذا المخطط يعبر عن إرادة الدولة الفعلية من خلال تثمين مختلف القدرات السياحية الثقافية والتاريخية، بغية استغلالها لصالح السياحة الجزائرية والنهوض بها وجعلها قطبا سياحيا في المنطقة الارومتوسطة، ويعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية نتيجة عمل فكري واستشارة واسعة بمشاركة المتعاملين الوطنيين والمحليين العموميين والخواص.

الشكل 08: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحة



المصدر: من انجاز الطالبة اعتمادا على تقرير المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

2-المخطط الجهوي للتهيئة العمرانية:(SRAT)

هو أداة التطبيق المباشرة لتجسيد توجيهات المخطط الوطني للتهيئة العمرانية، حيث يتولى في حدود مجاله شرح و توضيح التوجيهات والمبادئ المقررة في المخطط الوطني، و يُحدّد بنفس الإجراءات التي يحدد بها SNAT ، ويتكفل بالتنمية الجهوية عاملا على تبسيط وتكييف أعمال التهيئة العمرانية الواردة ضمن الخطة الوطنية قصد القضاء التدريجي على الفوارق الجهوية، وتشجيع التنمية والتكامل ما بين الجهات.

3-مخططات التهيئة المحلية:

هي على نوعين:

3-1- مخطط تهيئة الولاية: (PAW)

حسب توجيهات و مبادئ كل من المخططين الوطني و الجهوي تقوم كل ولاية بإعداد مخطط تهيئتها، حيث تبادر بذلك الإدارة بالتشاور مع الأعوان الإقتصاديين والاجتماعيين للولاية و مجالس المداولة بالولاية والبلديات و ممثلي الجمعيات المهنية. يهدف **المخطط الولائي للتهيئة** إلى توضيح التوجيهات المعدّة في **المخطط الجهوي** و شرحها فيما يخصّ الإقليم الذي تشغله، بإدخال التوجيهات الخصوصية لكل مساحة من التخطيط بين البلديات التي تهيكّل الولاية.

3-2- مخطط تهيئة البلدية : (PAC)

إن البلديات باعتبارها جماعات قاعدية هي المجالات التي ينبغي أن تفضي إليها وتتجسد فيها السياسات التي تحملها **التهيئة العمرانية** بمختلف أشكالها، و التي من بينها نوعية إطار الحياة، و العدالة الإجتماعية، وانخراط المواطنين باعتبارهم الصانعين للتنمية و المستفيدين منها. وعليه كان مخطط تهيئة البلدية الخلية الأساسية لتطبيق السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية بالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي المحددان بموجب القانون 29-90 المتعلق بالتهيئة و التعمير.

3-2-أ-المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير (PDAU)

هو وثيقة تعرّف بأهداف التهيئة، ويهدف إلى صياغة صورة مجالية تسمح بتطبيق سياسة عامة على إقليم البلدية، وكذلك تشمل تقدير الإحتياجات في شتى المجالات الإقتصادية والإجتماعية لفترة تتراوح مدّتها في 20 سنة بعد إعداده، فهو بذلك وثيقة مستقبلية للتنبؤ وتوجيه التهيئة، وتوسّع التجمعات السكانية، كما يحدّد التوجيهات العامة للأراضي، فهو يقسم المنطقة إلى **قطاعات معرّرة، قطاعات التعمير المستقبلية، القطاعات القابلة للتعمير، القطاعات غير القابلة للتعمير.**

3-2-ب-مخطط شغل الأراضي: (POS)

يجب أن تكون كل بلدية مغطاة بمخطط **شغل الأراضي**، فهو الذي يحدّد حقوق استعمال الأراضي و البناء عليها، و يبيّن الشكل العمراني و حقوق البناء و كذلك عند استعمال الأراضي يحدد طبيعة و أهمية البناءات، كما يحدد القواعد المتعلقة بالمظهر الخارجي للبناءات، و يبين كذلك هذا مخطط الأراضي الفلاحية، والارتفاقات والطرق والمناطق الأثرية الواجب حمايتها.

*من خلال ما ذكرنا سابقا من ادوات التهيئة العمرانية السياسية الوطنية فإننا نستخلص ان كل الأدوات لها علاقة بالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية للنهوض بالسياحة.

خلاصة:

من خلال ما تطرقنا له في هذا الفصل ان للسياحة دور كبير في ظل البرامج الجديدة من حيث السياسة التي انتهجها المشرع الجزائري للقيام بقطاع سياحي مستديم وهذا طبقا لما جاءت به السياسة الوطنية التي قامت بضبط هذه البرامج طبقا لأدوات التهيئة العمرانية التي تساهم بدورها الكبير في السياحة من خلال استخلاص المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أفق 2025-2030 الذي جاء لتحسين وتثمين وجهة الجزائر السياحية.